21 July 2015
Arabic

رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني بأن أشير إلى تقريرني عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي يغطي الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ (S/2015/339).

وقد أوصيتُ في تقريرني بإطالة فترة تجديد ولاية المكتب من ١٨ شهرا إلى ٣٦ شهرا عملا بتوصيات البعثة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاستعراض الاستراتيجي الموفدة إلى المكتب، التي تولت إدارة الشؤون السياسية قيادتها في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٥. وسيمكن هذا النهج المكتب من تغطية الدورة الانتخابية الجارية في المنطقة دون الإقليمية التي يُرتقب أن تنتهي في عام ٢٠١٨. وسيتيح هذا النهج أيضا مواءمة فترات ولاية المكتب مع فترات ولاية مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى.

وعلى ضوء ما تقدم، وتلبية للطلب الوارد في بيان رئيس مجلس الأمن عن الحالة في وسط أفريقيا المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/PRST/2015/12)، الذي رحب أيضا بالمقترحات التي تضمنها الاستعراض الاستراتيجي، أُوصي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمدة ثلاث سنوات، من ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨.

وأعرضُ عليكم طيه أيضا مشروع ولاية المكتب للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، الذي يحدد مجالات تركيزه الأساسية الأربعة التي سيتعين تنفيذها بتعاون وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، وهيئة حوض بحيرة تشاد، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين المعنيين الآخرين (انظر المرفق).



وسيوصل المكتب التعاون بشكل وثيق أيضا مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بشأن المسائل المتصلة بانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، وكذلك بشأن تأثير أنشطة جماعة بوكو حرام على البلدان الواقعة في منطقة حوض بحيرة تشاد. وبما يتواءم مع سياسة الأمم المتحدة، سيكفل المكتب تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في الأنشطة التي يضطلع بها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون

مشروع ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للفترة
٢٠١٥-٢٠١٨

في كنف التعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين المعنيين، سيتعين على مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن ينفذ الأهداف التالية:

الهدف ١: رصد التطورات السياسية في وسط أفريقيا، والاضطلاع بمساعي حميدة وبمهام خاصة بالنيابة عن الأمين العام، وتعزيز القدرات دون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات، والقيام بمهام الوساطة في بلدان المنطقة دون الإقليمية:

(أ) القيام بالمساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام، بما في ذلك الوساطة الدولية بشأن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك في البلدان التي توشك على تنظيم انتخابات أو التي تواجه أزمات مؤسسية؛

(ب) تعزيز قدرة الجهات الفاعلة دون الإقليمية، ومن بينها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على منع نشوب النزاعات وعلى القيام بمهام الوساطة وتوطيد السلام؛

(ج) القيام بمهام أمانة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ومساعدة الدول على تنفيذ توصيات اللجنة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

الهدف ٢: دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية وكذلك المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن:

(أ) تعزيز ودعم، حسب الاقتضاء، الجهود الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى التصدي لأثر التهديدات الأمنية المستجدة، بما فيها التهديدات الناجمة عن جماعة بوكو حرام وعن انعدام الأمن البحري في خليج غينيا؛

(ب) تنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الرامية إلى التصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة وللآثار المترتبة عنه (S/2012/481)، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والشركاء المعنيين؛

(ج) التعاون مع المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، وهيئة حوض

بحيرة تشاد، والشركاء الرئيسيين الآخرين، ومساعدة هذه الجهات، حسب الاقتضاء، على توطيد السلام والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية برمتها، وعلى تعزيز قدراتها؛

الهدف ٣: تعزيز اتساق وتنسيق الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية في مجال السلام والأمن:

(أ) تعزيز التبادل والتعاون داخل الأمم المتحدة والمبادرات المشتركة في المنطقة دون الإقليمية؛

(ب) الترويج للأولويات التي حددتها كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية؛

الهدف ٤: اطلاع الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة على التطورات الهامة في وسط أفريقيا:

(أ) إجراء تحليلات بشأن الحالة في بلدان المنطقة والاتجاهات الإقليمية وتقديم تقارير عنها بشكل منتظم؛

(ب) إنشاء وحدة مكرسة للتحليل في إطار قسم الشؤون السياسية.